مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد:06/ العدد:02 (2022)، ص 71-93

العلاقة التفاعلية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1960 إلى 2020

The interactive relationship between fiscal policy and economic growth in Algeria Standard record for the period from 1960 to 2020

مرابط بلال [1]*

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

merabet.bilel@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/06 تاريخ القبول: 2022/11/19 تاريخ النشر: 2022/12/31

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر السياسة المالية في الجزائر على النمو الاقتصادي من خلال تطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1960-2020، وقد خلصت الدراسة وجود علاقة سببية في الاتجاه الواحد بين الانفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام في المدى القصير. نتيجة طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وضعف القطاع الخاص. وعليه توصي الدراسة بضرورة الاستغلال الأمثل للموارد النفطية، من خلال تطبيق سياسة مالية فعالة تزيد من الأنشطة الإنتاجية، وتساهم في دعم القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية؛ النمو الاقتصادي؛ الناتج الداخلي الخام؛ الإنفاق الحكومي.

تصنيفات JEL: E62؛ P24؛

Abstract :

This study aims to analyze and measure the impact of fiscal policy in Algeria on economic growth through the application of the VAR autoregressive ray model during the period 1960-2020. As a result of the nature of the national economy, which depends heavily on the hydrocarbon sector as a main source of national income and foreign exchange, and the weakness of the private sector. Accordingly, the study recommends the necessity of optimal exploitation of oil resources, through the application of an effective financial policy that increases productive activities and contributes to supporting and encouraging the private sector.

Keywords: financial policy; economic growth; gross domestic product; government spending.

JEL Classification : E62 ; P24 ;

* المؤلف المرسل.

مقدمة

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي اليوم من أكثر المواضيع إثارة للاهتمام في مختلف الدول، حيث أصبح الاهتمام بالسياسة المالية يمثل جانبا مهما ضمن السياسات الاقتصادية لجميع الدول، وعلى وجه الخصوص الدول النامية منها. لما لهذا الاخير من أهمية ودور كبيرين في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص التوظيف وتحسين استخدام التكنولوجيا لتحقيق التنمية بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية. ومن أجل وضع سياسة مالية مرنة تسعى الكثير من الدول إلى توفير الامكانيات الملائمة لها خاصة في ظل التحديات المتمثلة في ضرورة تكيفه مع التطورات العالمية الراهنة بدءا بالعولمة وظهور المنظمة العالمية للتجارة وانتشار التكتلات الإقليمية وانتهاء بالأزمة العالمية الراهنة والحراك الشعبي اللذين ألقيا بظلالهما على كثير من الاقتصاديات، ولمجاراة هذه التطورات قامت الكثير من الدول العربية بإصلاحات اقتصادية وإتباع سياسات اقتصادية ملائمة، واستخدام العديد من الحوافز إضافة إلى تطوير تشريعاتها القانونية وتهيئة الإطار المؤسسي لجذب أكبر قدر ممكن من العوائد والمداخيل لمواجهة التذبذبات الاقتصادية الراهنة، والحد من الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم.

وعلى غرار الدول النامية أبدت الجزائر رغبتها القوية في رسم سياسة مالية مرنة من خلال جهودها المبذولة لتوفير مناخ ملائم لها، والمتمثلة في إصلاحات اقتصادية وكذا العمل على توفير الاستقرار السياسي والأمني إضافة إلى سن القوانين والتشريعات المحفزة، والمشاركة في الفعاليات الترويجية وكل هذا إيمانا بأهمية السياسة المالية في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي :

ما أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

في محاولة منا للإجابة عن هذه الإشكالية، وتحقيقا لأهدافنا المتمثلة في استخراج العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر، واعتمادا على مبادئ المنهجين الوصفي والتحليلي رأينا أنه من المناسب تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام تسبقها مقدمة وتليها خاتمة: الإطار النظري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي، واقع السياسة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر؛ الدراسة القياسية.

1- الإطار النظري للسياسة المالية والنمو الاقتصادي:

1-1 مفهوم السياسة المالية وأدواتها

رغم الانتقادات الليبرالية التي تنادي بتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أن مواضيع السياسة المالية لا تزال تلقى الاهتمام من طرف الاقتصاديين، كونها الآلية التي تمكن

الحكومة من التدخل في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها. وذلك من خلال الأدوات التي تملكها الحكومة والتي تسمى بأدوات السياسة المالية والمتمثلة في الضرائب والنفقات، وتسعى السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف كغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى، والمتمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وتخصيص الموارد. وأهمية السياسة المالية كأداة اقتصادية مرت بعدة مراحل وذلك حسب النظريات التي كانت سائدة في كل فترة.

1-1-1 تعريف السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية «FISC» وتعني بيت المال أو الخزانة. وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة، وميزانية الدولة. وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. HANSEN، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة، و تمويلها من موارد الموازنة العامة. ومن ثم ركز الاقتصاديون حل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها. ولكن نظرا لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسئولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثارا متعارضة أحيانا فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية (جمل، 2006، صفحة 06).

-تعرف السياسة المالية على أنها "مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة" (حسين، 1988، صفحة 431).

-بينما يعرفها البعض بأنها "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار. وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية" (الوادي و عزام، 2000، صفحة 182).

-كما يمكن تعريفها على أنها "السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة استخدام نفقاتها وإيراداتها من اجل تحقيق التأثيرات المرغوبة، واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج" (خلف، 2008، صفحة 335).

ونستطيع التوصل إلى تعريف محدد للسياسة المالية على أنها وسيلة تستطيع الحكومة من خلالها التأثير على النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إليها، تشمل أدوات تسمى بأدوات السياسة المالية والمتمثلة في جانب النفقات بجميع مكوناتها وكذا جانب الإيرادات.

2-1-1 أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق عدة أهداف حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، يمكن تلخيصها فيما يلي (السيد، 2004، صفحة 12):

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام واستقرار أسعار الصرف. هذا بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام.

-تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التحكم في النشاط الاقتصادي بوضع سياسة ضريبية مرنة تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية.

-تحقيق العمالة الكاملة من خلال تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص وترقيته، من اجل الدور المنوط به في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة وبالتالي المساهمة في مستوى المعيشة، ومن جهة أخرى تحقيق الإنعاش الاقتصادي، بفضل خلق قوة شرائية تؤدي إلى زيادة الطلب، والذي بدوره يدفع إلى زيادة العرض من السلع والخدمات، وهذا يقابله ارتفاع مستوى العمالة.

-توزيع الدخول من خلال تحقيق المساواة بين الدخول، حيث أن الضريبة هي عامل منظم لتوزيع الدخل الوطني المحقق والثروة إلى جانب دورها الكلاسيكي.

3-1-1 أدوات السياسة المالية و أثرها على النمو الاقتصادي

بإمكان الحكومة استعمال إيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة، وكذا جانب النفقات العامة من الموازنة العامة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف السياسة المالية المرجوة. وعليه تتمثل أدوات السياسة المالية في ثلاث أدوات أساسية والمتمثلة في الضرائب، الإنفاق العام، والموازنة العامة للدولة (البياتي و الشمري، 2009، صفحة 397).

1-3-1-1 السياسة الضريبية

- تؤثر الضريبة في الاستهلاك بصفة مباشرة عن طريق إنقاص القوة الشرائية في أيدي بعض الأفراد، وبصفة غير مباشرة عن طريق التأثير في الكم الكلي المتاح من السلع والخدمات

الاستهلاكية. ويتوقف مدى تأثير الضرائب على حجم الاستهلاك الكلي على نسبة ما تقتطعه الضرائب من دخول الأفراد في الشرائح المختلفة، فتأثير الضرائب على الشرائح ذات الدخول المنخفضة يكون أكبر باعتبار أن الجزء الأكبر من الدخل يخصص للاستهلاك، أما زيادة الضرائب بالنسبة للشرائح ذات الدخل المرتفع فان التأثير على الاستهلاك يكون اقل؛

- تؤدي الضريبة إلى اقتطاع جزء من الدخل بالنسبة للأفراد، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى إعادة توزيع الأفراد لدخلهم بين الاستهلاك والادخار، ونحن نعلم بان الأفراد في الدول النامية يميلون إلى الاستهلاك أكثر من ميلهم إلى الادخار، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة مدخراتهم نتيجة زيادة الضريبة المفروضة على الدخل. ونفس الأمر بالنسبة إلى الضرائب المفروضة على أرباح المؤسسات، فارتفاعها يعني انخفاض الأرباح وبالتالي انخفاض مدخرات هذه المؤسسات؛

- من الصعب تحديد اثر الضريبة على الأسعار، وذلك لتعدد أنواع الضرائب وكذا الوعاء الضريبي المفروضة عليه، فنلاحظ مثلا إذا زادت الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات فان المنتج سيقوم بنقل العبء الضريبي إلى المستهلك، وذلك برفع سعر هذه السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الضريبة أدت إلى زيادة الأسعار. ولكن في المقابل لو ارتفعت الضريبة المفروضة على الدخل فالقدرة الشرائية للفرد تنخفض، وبالتالي ينخفض الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات. وجملة القول إن الأثر الكلي للضريبة على الأسعار لا يمكن تحديده إلا إذا أخذنا في الاعتبار نوع الضرائب المفروضة وكذا نوع الوعاء الضريبي المفروضة عليه؛

- تستعمل الضرائب للحد من تفاوت الدخول بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وذلك بفرض ضرائب تصاعدية ذات سعر مرتفع على الدخول الكبيرة، وذلك يعني أن الضرائب عند قيامها بتوزيع الأعباء العامة بين المكلفين تشكل أداة هامة من أداوت سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني. كما أن للسياسة الضريبية آثار على الإنتاج والدخل الوطني، ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى آثار مباشرة وغير مباشرة، كما يمكن تقسيمها إلى أثار انكماشية عند زيادة معدلات الضرائب وأثار توسعية في حالة تخفيض معدلات الضريبة.

2-3-1-1 سياسة الإنفاق العام

- تنحصر الآثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني على المقدرة الإنتاجية للمجتمع، ويمكن التعرف على آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني بفرض ثبات حجم الطلب الكلي الفعال، وذلك بالتمييز بين النفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية، فالنفقات العامة تمثل جانبا هاما من الطلب الكلي في إطار الدولة المعاصرة، وبالتالي فهي تؤثر على الناتج الوطني

الجاري. إن تأثير النفقات العامة على الدخل يتوقف على وسائل تمويله، وكذا طريقة استخدامه، وكذا نوعيته؛

- يمثل الاستهلاك جانبا هاما من الإنفاق العام، وذلك عن طريق الطلب المباشر على السلع والخدمات الاستهلاكية. إذ تنطوي النفقات العامة على شراء خدمات استهلاكية (كالخدمات على الصحة، الأمن، الدفاع...الخ). وكذلك شراء سلع استهلاكية. كما قد ينطوي هذا الإنفاق على توزيع دخول نقدية تخصص للاستهلاك، ومنه تتوقف آثار النفقات العامة على الاستهلاك على نوع هذه النفقات وظروف الفئة التي تحصل عليها؛

- تعتبر سياسة الإنفاق العام كوسيلة لتقليص الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة، وتقليصا للفوارق الاجتماعية، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق العام لرفع مستوى المداخيل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية. ويظهر هذا الأثر أكثر عندما يتم تمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية، حيث تعمل على تخفيض دخل الطبقات مرتفعة الدخل، وتقوم النفقات العامة بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل للأفراد ذوي الدخل المحدود؛

- من المعلوم أن الإنفاق الحكومي يكون أثره على الأسعار أكبر إذا ترتب على الإنفاق زيادة صافي ما بحوزة الأفراد من أصول، عكس ما إذا ترتب على هذا الإنفاق تغيير في هيكل الأصول التي يملكونها. وبذلك فان الإنفاق الحكومي الذي يرمي إلى إنقاص حجم الديون بسداد جانب منه، أو شراء بعض السلع من الأفراد يكون أقل فاعلية في التأثير على مستويات الأسعار من الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى زيادة القوة الشرائية في أيدي الأفراد، كما هو الحال بالنسبة لما تدفعه الحكومة من منح للعاملين بها، أو ما تؤديه من إعانات اجتماعية للفقراء؛

- يمكن إبراز أثر النفقات العامة على التشغيل (التوظيف) من خلال استعمال هذه النفقات في التوظيف في القطاع العمومي، وهذه النفقات تكون على شكل أجور أو مرتبات، وذلك يؤدي إلى تنامي حجم القطاع العام، وزيادة التكاليف المالية للدولة، كما يمكن التأثير على التشغيل من خلال النفقات العامة عن طريق استثمار هذه الأموال، وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة وزيادة الإنتاج الوطني.

1-1-3-3 سياسة الموازنة العامة (التمويل بالعجز الموازني)

- تشجيع الاستثمار وتسريع معدلات النمو الاقتصادي؛

- خلق كتلة سلعية في المستقبل تكفي لإعادة امتصاص الكتلة النقدية الجديدة مصدر التمويل؛

- التمويل بالعجز يساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل؛

- أن هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد نظرا لان البلدان التي تلجا إليه غالبا ما يكون جهازها الإنتاجي ضعيفا، والميل الحدي للاستهلاك لدى أفرادها مرتفعا، وما يترتب عن هذا التضخم من تشجيع المضاربة وضعف الادخار وتردي مستوى المعيشة لأصحاب الدخول الضعيفة (المحدودة)، ومنه زيادة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع. وعلى هذا الأساس ناد أصحاب هذا الاتجاه بضغط النفقات العامة ومحاربة الدعم السلعي، لان ذلك يؤدي إلى ظهور السوق السوداء التي تعبر عن الواقع الفعلي لأسعار السلع المدعومة وتزيد من بؤس الطبقات الفقيرة؛

- يرى الاقتصاديون أن التمويل بالعجز يجب أن يكون ضمن حدود معينة، وان يوجه نحو المشاريع الإنتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة، كما يجب أن يترجم التمويل بالعجز إلى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الفائضة، كما أن نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج.

2-1 مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد أهم الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، البحث العلمي، الصحة والتعليم... وبالتالي أصبحت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضويا بتوفير هذا المناخ المؤثر.

يتفق معظم الاقتصاديين على أن النمو الاقتصادي"Growth Economic" يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن (عجمية، ناصف، و نجا، 2007، صفحة 73). واستنادا لهذا التعريف فإن معدل النمو لابد من أن يفوق معدل النمو السكاني، وإلا فإن تساوي معدل نمو إجمالي الناتج المحلي مع معدل نمو السكان يعني بالضرورة عدم وجود أي زيادة في نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج حيث يبقى ثابتا، وعليه فإن النمو الاقتصادي يعبر عن معدل نمو الدخل الكلي مقابل معدل النمو السكاني، ومن جهة أخرى فإن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، حيث يشير الدخل النقدي إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة)، أما الدخل الحقيقي فيعني زيادة

كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله القومي مما يؤدي إلى كون معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم.

من خلال التعريف السابق تجدر الإشارة أيضا إلى نقطة جوهرية أخرى والتي تشكل المنعرج الحقيقي لمفهوم هو غاية في الأهمية يتعلق بمدى استمرارية الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر الزمن، بمعنى أنه يجب مراعاة أن النمو المحقق يتسم بالديمومة في الأجل الطويل وليس آنيا عابرا يزول بزوال الأسباب المحدثِة له. إن النمو الاقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان، أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار (مسعود، 2017، صفحة 26).

إذا فمفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة. وهو يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يعرف Kuzent Simon الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1971 النمو الاقتصادي على أنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وهذه الإمكانيات المتنامية تستند إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوبة لها")جلال(05 .p ,.s.d ,من خلال التعريف نميز بين السمات التالية:

- التركيز على النمو طويل الأجل وبالتالي النمو المستدام وليس العابر؛
- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وإيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.

يمكن التمييز بين شكلين رئيسيين للنمو الاقتصادي هما النمو الموسع la Croissance Intensive والنمو المكثف la Croissance Extensive حيث يشير النمو الاقتصادي الموسع إلى الارتفاع الكمي، لوسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال)، ويكون مفضلا إذا تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة النمو في عوامل الإنتاج- هذا من جهة-ومن جهة أخرى أن يكون في حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني (أي هو ذلك القدر من الاستثمارات الذي يتوافق مع تلك الطاقة)، وتتوقف القدرة الاستيعابية لاقتصاد ما على عوامل عدة منها (مسعود، 2017، صفحة 29) :

- مدى توافر القوى العاملة الكفؤة؛
- معدل العائد المفروض؛
- حجم الموارد الطبيعية المتاحة؛
- القدرات الإدارية والتكنولوجية؛
- كفاءة القطاع العام والجهاز الإداري للدولة؛
- قدرات السكان التنظيمية.

ومن الجدير بالذكر أن تجاوز الاستثمارات المعتمدة لمقدرة المؤسسات المحلية على الإنجاز سينعكس إيجابا على المؤسسات الأجنبية الكبرى لكون طاقتها الاستيعابية كبيرة، أو أن يتم الاعتماد على القدرات المحلية المحدودة وهو ما يتسبب في تجاوز الإنجاز للآجال المحددة وما ينجر عنه من إعادة تقييم لهذه الاستثمارات وبالتالي تضخيم في حجمها.

ويشير النمو الاقتصادي المكثف إلى ارتفاع انتاجية رأس المال والعمل باستخدام نفس الكميات من وسائل الإنتاج، ولكن وحتى يكون النمو المكثف مفضلا يجب أن تتجاوز نسبة نمو الإنتاج نسبة النمو في الطلب الكلي الفعال المتزايد والناتج بالأساس عن ارتفاع معدل نمو حجم السكان، وهو ما ينعكس فيشكل ارتفاع في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

في المدى الطويل فإنه لا يمكن الاعتماد على النمو المكثف فقط حيث أن الطاقة الإنتاجية لابد وأن تصل إلى حدودها القصوى ومع استمرار الزيادة السكانية لابد من توسيع في القدرات الإنتاجية الوطنية، وهو ما يتطلب المزج بين النمو التوسعي والنمو المكثف.

2 -و اقع السياسة المالية (الانفاق الحكومي العام) و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر

منذ تسعينات القرن الماضي والجزائر تعمل على وضع الأطر المؤسسية والتنظيمية المناسبة لرسم سياسة مالية تتناسب مع احتياجات الاقتصاد الوطني ومتطلبات التنمية المستدامة، وبما يتلاءم مع تنافسية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إن أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مستمدة من النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث ان الأثر الكبير على النمو الاقتصادي يكون عن طريق سياسة الإنفاق العام، وذلك بالتأثير على محددات النمو الاقتصادي طويل الأجل (المستديم)، كالاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم والصحة والتكوين، وكذا الاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيا باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو المستدام، كما أن الاستثمار في البنية التحتية له دور فعال في حفز النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص.

لذلك يمكن أن ندرج الإحصائيات حول تطور الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة في الجزائر خلال الفترة 1960_2020 وتحليلها بالنسبة للنمو الاقتصادي، حيث القيم مقدرة بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية وهو ما يوضحه الجدول رقم 01.

الجدول رقم (01): أداء الانفاق الحكومي العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1960_2020)

الوحدة: بالمليون دولار أمريكي

YEAR	/	/	/	/	1960	1961	1962
CON	/	/	/	/	5172653288	3823265603	2586326621
GDP	/	/	/	/	23999022856	20733849882	16652382861
YEAR	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
CON	3373469695	3261020719	3261020719	3416307236	3778642756	3882167491	3830405008
GDP	22366436352	23672504945	25141833231	23933775450	26196226283	29024433369	31472145186
YEAR	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
CON	4089216260	4555076328	5176222869	5331509856	6987901459	8230195055	8644293062
GDP	34261413498	30379006338	38710135764	40186221485	43198145714	45377639736	49183351878
YEAR	1977	1980	1981	1982	1983	1984	1985
CON	8851341125	9161915099	11905313778	11594739804	12394777075	13088884008	13782594889
GDP	51769700728	56540193593	60768171202	61248608600	63086064462	67123575184	70748250273
YEAR	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
CON	13836788701	13103438318	13981369283	12820915399	13013229366	14249485997	15574688271
GDP	77784321797	77239833469	76467430893	79831999505	80470655964	79505007621	80936099589
YEAR	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
CON	15512389079	16132885279	16794332272	17466106419	17815428746	18349891229	18808502634
GDP	79236440885	78523315648	81507197552	84848991404	85782330258	90157232197	93042265027
YEAR	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
CON	18828954272	19385927888	21268832668	21982287099	22144213286	21721948775	23074527109
GDP	96577871098	99475207231	1,05046E+11	1,12609E+11	1,17451E+11	1,24381E+11	1,26495E+11
YEAR	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
CON	23468423055	26305748003	28535149817	30188504284	33131883452	34059576549	34332053162
GDP	1,30796E+11	1,33935E+11	1,36078E+11	1,40977E+11	1,45065E+11	1,49998E+11	1,54198E+11
YEAR	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
CON	34709705746	35785706624	36250920811	37265946593	38123063365	38847401569	38730859364

المصدر: تقرير البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن الانفاق الاستهلاكي للحكومة الجزائرية في تزايد مستمر خلال الفترة 1960-2020، كان الهدف منها إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية لتوفير البيئة المناسبة للنمو. وبرامج توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وذلك ابتداء من 2001

والتي كانت تهدف إلى إعادة الإنعاش الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي. ترتبط السياسة المالية في الجزائر ارتباطا وثيقا بأسعار البترول العالمية، وذلك بطبيعة الحال لما تمثله الإيرادات البترولية من مجمل إيرادات الميزانية. وبذلك فأي صدمة في أسعار البترول سيكون لها أثر مباشر على السياسة المالية وعلى الاقتصاد الجزائري ككل. وكشاهد على ذلك أزمة الانخفاض الشديد لأسعار البترول سنة 1986 و2014 والتي أجبرت الجزائر على الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وتبني إصلاحات اقتصادية ومالية لأجل الحصول على قروض لتغطية عجز الموازنة العامة الناتجة عن هذه الأزمة. هذا ما يبنه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): أداء الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر (2020_1960)

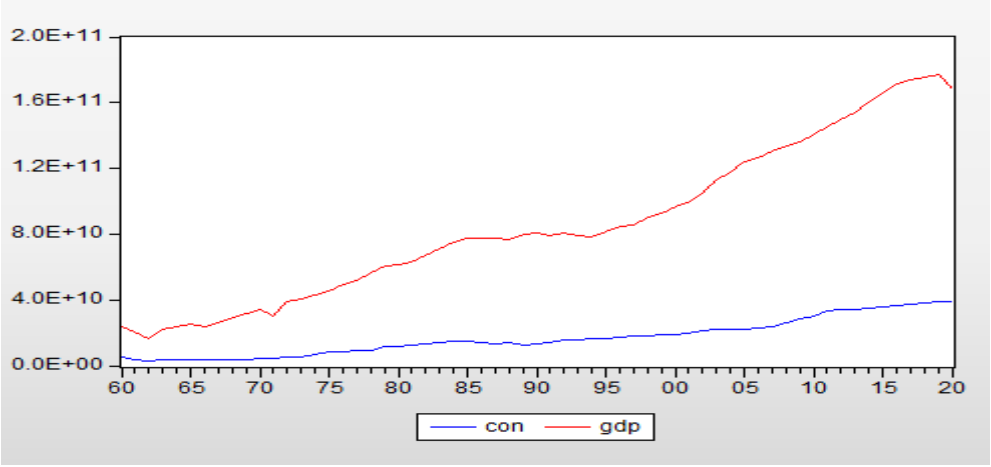

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

والملاحظ للجدول والشكل أعلاه أن فترة 1980-1989 تميزت بتطور كبير في جانب المالية العامة، وذلك نتيجة تطبيق المخططين الخماسيين الأول والثاني واللذان كانا يهدفان الى إعادة التوازنات العامة للاقتصاد، وزيادة الارتباط والتكامل بين الصناعة والزراعة؛ والتقليص من حجم الدين الخارجي وتدعيم التكامل الاقتصادي؛ وكذلك إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بما يسمح إدخال الفعالية على سير المؤسسات العمومية؛ ومتابعة التنمية الاقتصادية والقضاء على الاختلالات الاقتصادية والمالية .

أهم ما ميز هذه الفترة الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع للاستيراد، حيث خصصت له مبلغ 10 مليارات دولار سنة 1982 على حساب الاستثمار

والتشغيل، والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني هي حالة الركود الذي أصاب المؤسسات العمومية.

إن تطبيق المخططين الخماسيين الأول والثاني كانت لهما عدة آثار على الاقتصاد الوطني. وتختلف آثار المخطط الأول عن المخطط الثاني، حيث في المخطط الأول كانت هناك عدة آثار ايجابية على الاقتصاد الجزائري عكس المخطط الثاني الذي واجه عراقيل كبيرة خاصة من جانب التمويل بسبب الأزمة العالمية 1986، نلاحظ ارتفاع في الناتج المحلي الخام، وهذه الزيادة في الإنتاج سجلت كذلك خارج قطاع المحروقات كقطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الصناعة والإنتاج الفلاحي. أما النصف الثاني من الثمانينات، فاتسم بظرف اقتصادي متأزم نتيجة انخفاض أسعار البترول وانخفاض الدولار الأمريكي، الشيء الذي أرغم الدول المصّدرة للبترول ومن بينها الجزائر إلى انتهاج سياسة التقشف، مما انعكس سلبا على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وعلى أوضاعها الداخلية ومصداقيتها الخارجية. حيث نلاحظ من خلال الجدول السابق انخفاض شديد في الناتج المحلي الخام سنتي 1987 و1988، وهذا يرجع أساسا إلى أزمة 1986، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة المديونية الخارجة للدخل الوطني سنة 1988. تميزت فترة ما قبل الإصلاحات (1980-1989) بالسيطرة الكاملة للدولة على النشاط الاقتصادي وعلى جميع وسائل التمويل، مما أدى بالحكومة للجوء إلى البنك المركزي من أجل تمويل عجز ميزانيتها، وبذلك لم تعط للبنك المركزي الاستقلالية الكاملة التي من خلالها يحدد سياسة نقدية، فأصبح تابع للخزينة العمومية. وهذا ما أدخل الاقتصاد الجزائري في أزمة اقتصادية حقيقية مكونة من مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة، فمن جهة ارتفاع معدلات البطالة ومن جهة أخرى ارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة إلى ذلك تدني معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع حجم المديونية وعجز الموازنة العامة. وهذا ما اضطر الجزائر إلى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لأجل الحصول على مساعدات مالية وفنية وإعادة جدولة المديونية الخارجية.

الانخفاض في نسبة النفقات الإجمالية إلى الناتج الداخلي الخام من سنة 1989 إلى سنة 1990، لتعود إلى الارتفاع قليلا في سنة 1991، راجع إلى عدم القدرة على تخفيض النفقات الجارية لما لها من خصوصيات، وبذلك كانت النسبة الكبيرة من تخفيض النفقات العمومية في مجال الاستثمارات العمومية والقروض المقدمة للمؤسسات، حيث نلاحظ انخفاض نسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي بوضوح، كل هذا التراجع في النفقات العامة يؤكد تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح آليات السوق. هذا فيما يخص تدابير السياسة الإنفاقية خلال مرحلتي الاتفاق الاستعدادي الائتماني الأول والثاني (1989-1991) كما كان للاتفاق الاستعدادي الائتماني

الثالث 1994 نفس الأهداف فيما يخص الميزانية العامة، حيث حدد كهدف في برنامج الاستقرار خفض عجز الميزانية من 5.9 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 0.3 % سنة 1994، وذلك عن طريق تقليص نفقات التوظيف والمستخدمين، تجميد الأجور، خفض التحويلات الاجتماعية وإعانات الدعم حتى بالنسبة للمواد الضرورية من الدرجة الأولى، حيث ثلاث منتجات فقط يستمر دعمها (الحليب، السميد، الفرينة) في حدود 5% من الناتج المحلي الخام لسنة 1993 لينخفض هذا الدعم إلى 2% مع نهاية البرنامج. كما يمكن بلوغ هدف تقليص عجز الميزانية بفضل أثر تعديل سعر الصرف على إيرادات الجباية البترولية والإيرادات الجمركية، وأثر تحرير الأسعار المحلية وإمكانية تحسن المردود الضريبي على موارد الميزانية. وقد تعددت التدابير التي اتخذتها الحكومة في سبيل تحقيق الشروط السابقة، ففي مجال الأسعار واصلت الدولة توسيع دائرة تحرير الأسعار بما فيها المواد الأساسية والأدوية، وذلك بالتخلي المتواصل عن دعمها عن طريق ميزانية الدولة، وهو ما كانت تتطلبه سياسة التقشف في مجال النفقات والتي كان هدفها الأساسي هو تحقيق فائض في الميزانية لتوجيهه لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والبنوك، وكذا التخفيف من عبء المديونية الداخلية والخارجية، كما مس هذا التقشف التخفيض من التحويلات الاجتماعية لصالح السكان وكذا الاستثمارات.

تواصلت برامج الإصلاح الاقتصادي وتواصلت معها سياسة التقشف في جانب النفقات العامة، حيث لاحظنا استمرار هذه السياسة في برنامج التصحيح الهيكلي ماي 1995 - ماي 1998، فتواصل رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات. وتواصل كذلك القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي، وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة (نفقات التجهيز ودعم الأسعار، تقليص اليد العاملة في الوظيف العمومي، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية)، وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي. ثم تتحول إلى سياسة انفاقية توسعية بعد ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من سنة 2000 لتدخل الجزائر في برامج انفاقية ضخمة ابتداء من 2001 من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو. بعدها شهدت الجزائر زيادات معتبرة في النفقات العامة، خاصة في السنوات الأخيرة ولذلك نتيجة تطور المستوى العام للأسعار وتطور النمو الديمغرافي.

اتبعت الجزائر سياسة مالية تقشفية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية (1989-1998) مما أدى إلى نمو متواضع في النفقات الاسمية، وانخفاض في النفقات الحقيقية في بعض السنوات 1989، 1993، 1994، 1996، 1998، وهذه السياسة كانت تهدف تخفيض عجز الموازنة، وتخفيض معدلات التضخم المرتفعة، وذلك عن طريق تقليص نفقات التوظيف والمستخدمين،

تجميد الأجور، خفض التحويلات الاجتماعية وإعانات الدعم حتى بالنسبة للمواد الضرورية من الدرجة الأولى. وبذلك واصلت الدولة توسيع دائرة تحرير الأسعار بما فيها المواد الأساسية والأدوية، وذلك بالتخلي المتواصل عن دعمها عن طريق ميزانية الدولة، وهو ما كانت تتطلبه سياسة التقشف في مجال النفقات والتي كان هدفها الأساسي هو تحقيق فائض في الميزانية لتوجيهه لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والبنوك، وكذا التخفيف من عبء المديونية الداخلية والخارجية، كما مس هذا التقشف التخفيض من التحويلات الاجتماعية لصالح السكان وكذا الاستثمارات. وبشكل عام يمكن القول بأن جميع التدابير والإجراءات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي في جانب الموازنة العامة كانت تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال تقليص حجم النفقات العامة وزيادة فعالية النظام الضريبي في الرفع من الحصيلة الضريبية. ولقد حققت هذه البرامج عدة نتائج ايجابية للاقتصاد الجزائري كتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنها خلفت آثارا سلبية وخيمة في الجانب الاجتماعي كارتفاع معدل البطالة والفقر. وبالتالي في هذه الفترة لم يكن هناك تزايد حقيقي للنفقات العامة إلا في بعض السنوات.

كما تميزت فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية (الإنعاش الاقتصادي) (1999 – 2012) بسياسة مالية توسعية تهدف إنعاش الاقتصاد ودعم النمو، وتبنت الجزائر خلال هذه الفترة برامج انفاقية ضخمة مما أدى إلى زيادة معتبرة في النفقات الاسمية وكذا الحقيقية. حيث نلاحظ زيادة معتبرة في نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية ما عدا سنتي 2009 و2010 حيث كان هناك انخفاض بسبب انخفاض أسعار البترول سنة 2009. ويمكن تلخيص أهم الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة فيما يلي:

- أسباب اقتصادية والمتمثلة أساسا في ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة، حيث لم يتعدى 20 دولار للبرميل أثناء فترة الإصلاحات الاقتصادية ليرتفع إلى أكثر من 50 دولار كمتوسط للفترة 1999-2012. وهذا ما أتاح للدولة إنفاقا أكبر لتلبية متطلبات الأفراد والاقتصاد على السواء؛

- أسباب اجتماعية والمتمثلة في تلبية مختلف طلبات أفراد المجتمع، حيث تميزت هذه الفترة بإضرابات من مختلف القطاعات الاقتصادية لأجل الرفع من القدرة الشرائية لهم من خلال زيادة الأجور والمرتبات، بالإضافة إلى زيادة الاحتجاجات على السكن ومختلف متطلبات الحياة؛

- أسباب سياسية حيث تميزت كذلك السنوات الأخيرة باضطرابات في مختلف الدول العربية سواء كانت سياسية أو اجتماعية، وهذا ما أدى بالدولة إلى توسيع حجم نفقاتها العامة في مجالات جديدة ومختلفة لأجل التخفيف من الضغط الاجتماعي ولو لفترة مؤقتة، حتى ولو لم تكن هذه النفقات

ذات مردودية وإنتاجية. كما يمكن إدراج ضمن الأسباب السياسية الجانب الأمني حيث الظروف الأمنية الصعبة التي تعيشها الدول المجاورة أجبرت الجزائر على تكثيف تامين الحدود وهذا بطبيعة الحال يتطلب زيادة في نفقات الأمن والدفاع.

إن التحليل السابق يؤكد لنا بأن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قد حقق هدفه في جانب الرفع من معدل النمو الاقتصادي. كما أنه من خلال دراسة مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو، لاحظنا بأنه ركز كذلك على القطاعات الرئيسية في دعم النمو الاقتصادي. ويندرج برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) ليأتي بعدها برنامج التنمية الخماسي للفترة (2010-2014)، والذي خصص له حوالي (21.214 مليار دج) أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

3- الدراسة القياسية

الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم وتحليل العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي العام (CON) والناتج المحلي الخام(GDP)، أي إيجاد العلاقة التجريبية بينهما في الجزائر من خلال النمذجة القياسية. حتى نتمكن من تقدير العلاقة بين المتغيرين اعتمدنا على سلسلة زمنية تمتد من 1960 الى 2020 وتم اختبار كل من المتغيرين باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) الذي يتيح دراسة تحليل آثار كل متغير على الآخر، من خلال أداتين:

أ- تحليل وظائف الاستجابة النبضية، مما يجعل من الممكن قياس تأثير الصدمة على المتغيرين ويساعد أيضا على تحديد أوقات الاستجابة لكل متغير يتبع صدمة على المتغير الآخر.

ب- تحليل تباين خطأ التنبؤ لكل متغير بواسطة المتغير الآخر للنموذج. سيكون هذا النهج مفيدا لقياس التفاعلات بين المتغيرين المختلفين.

يسمح اختبار السببية لـ GRANGER تحديد وترتيب المتغيرين في نموذج VAR وذلك بتصنيفها وترتيبها من الأكثر استقلالية (أقل تبعية) إلى أقل استقلالية (أكثر تبعية)، كما تم أخذ النظرية الاقتصادية بعين الاعتبار، وبالتالي فإن الانفاق الحكومي يؤثر على الناتج الداخلي الخام. أي أن الانفاق الاستهلاكي الحكومي (CON) هو المتغير المستقل والناتج المحلي الخام (GDP) هو

المتغير التابع. في الخطوة الأولى، تم تحديد تكامل المتغيرين بواسطة اختبارات ديكي فولر DICKEY ET FULLER (DF) لتحويل عدم استقرارية المتغيرين على حِدَةٍ عن طريق التمايز، ثم الاستقرارية الكلية من خلال نموذج VAR، مع أخذ بعين الاعتبار عدد التأخيرات الأمثل باستعمال مؤشري AKAIKE وSCHWARZ، تستخدم نماذج VAR في تحليل الارتباطات المتبادلة INTRRELATION بين السلاسل الزمنية وكذلك الآثار الديناميكية DYNAMICIMPACTS للحدود العشوائية، أي التجديدات INNOVATIONS، على متغيرات النموذج. وتصاغ نماذج VAR على العموم بالشكل التالي، وسنقتصر هنا على حالة نموذج VAR من الدرجة الأولى (hamilton, 1994, p. 258)

$$YKT= K0+ K1YK.T-1+ K2YK.T-2+\ldots+ KPYK.T-P+ KT$$

1-3 اختبار استقراريه متغيرات الدراسة اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

المعاينة الأولية للمنحنين الزمنيين con و gdpتظهر تذبذبات توحي مبدئيا بعدم استقرارية السلسلتين، كذلك منحنى الارتباط الذاتي CORRELOGRAM يوضح عدم استقراريتهما، مما يستدعي توضيحا أدق من خلال اختبار ديكي فولر. يتم إجراء اختبار الاستقرارية (من ناحية الجذر الأحادي) من خلال اختبار ديكي فولر المطورADF، ومن أجل تحديد أثر المتغير المفسر (المستقل) على المتغير التابع لابد من تحديد مدى استقرارية السلاسل وفق اختبار ADF والجدول رقم (02) يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار جذر الوحدة لإستقرارية السلاسل الزمنية (ADF)

اختبار ديكي فولر الموسع **ADF**							
المتغير	**اختبار المستوى بقاطع**	***اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام***	***اختبار المستوي بدون قاطع واتجاه عام***	***اختبار الفروق الأولى بقاطع***	**اختبار الفروق الأولى بقاطع و اتجاه عام**	**اختبار الفروق الأولى *بدون* *قاطع واتجاه عام***	**درجة التكامل I(D)**
con	2.214446 (0.9999)	*-1.869117 (0.6580)*	*5.524576 (1.0000)*	*- 5.981441 (0.0000)*	- 6.283171 (0.0000)	-3.051439 (0.0029)	I(1)
gdp	1.203177 (0.9979)	*-1.722764 (0.7284)*	*1.408571 (0.9589)*	*- 3.665167 (0.0072)*	- 3.151905 (0.0045)	-2.148433 (0.0316)	I(1)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

*تم إجراء الاختبار عند مستوى الدلالة 1%، 5%، 10%

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن كل من السلسلتين غير مستقرتين في المستوى أي إن هناك مشكلة جذر الوحدة (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، بينما أصبحت السلسلتين مستقرتين بعد إجراء الفروق الأولى سواء بقاطع أم بقاطع واتجاه عام، أي رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) وهي استقرار المتغيرات عبر الزمن.

2-3 اختبار التكامل المتزامن جوهانسن

الجدول رقم (03): نتائج اختبار التكامل المتزامن جوهانسن

Date: 09/30/22 Time: 20:47
Sample (adjusted): 1963 2020
Included observations: 58 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDP CON01
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.194335	12.53844	15.49471	0.1329
At most 1	9.29E-05	0.005389	3.841466	0.9408

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.194335	12.53305	14.26460	0.0922
At most 1	9.29E-05	0.005389	3.841466	0.9408

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GDP	CON01
-1.82E-10	7.48E-10
-6.36E-11	3.83E-10

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GDP)	5.08E+08	-23254881
D(CON01)	-2.78E+08	-4437725.

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -2603.909

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDP	CON01
1.000000	-4.099398
	(0.17947)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDP)	-0.092747
	(0.06642)
D(CON01)	0.050694
	(0.01845)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من معاينة نتائج الجدول رقم 03 الخاص باختبار جوهانسن للتكامل المتزامن يتبين لنا بأنه لا توجد علاقة أجل الطويل بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي، وذلك لعدم معنوية الإحصائيتين λ trace_و λ max_وعليه فإن النموذج الذي سنقدره هو من نوع VAR وليسVECM .

3-3 اختبارعدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR

لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي VAR فإنه أولا يجب تحديد العدد الأمثل لعدد التباطؤ الزمني وذلك من خلال المعايير الإحصائية، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل والجدول رقم (04) يوضح ذلك:

جدول رقم (04): درجة التأخر المعتمدة في نموذج الدراسة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2369.246	NA	3.70e+39	96.78555	96.86276	96.81484
1	-2207.831	303.0653	6.00e+36*	90.36044	90.59209*	90.44832*
2	-2204.253	6.424949	6.11e+36	90.37768	90.76376	90.52416
3	-2199.765	7.693868	6.01e+36	90.35776*	90.89828	90.56283
4	-2197.694	3.380683	6.53e+36	90.43651	91.13146	90.70017
5	-2194.843	4.421896	6.89e+36	90.48340	91.33279	90.80566
6	-2194.429	0.608529	8.06e+36	90.62977	91.63359	91.01062
7	-2193.606	1.141822	9.31e+36	90.75945	91.91771	91.19889
8	-2191.140	3.221809	1.01e+37	90.82203	92.13472	91.32007
9	-2182.714	10.31714*	8.66e+36	90.64139	92.10852	91.19802
10	-2176.260	7.375856	8.09e+36	90.54124	92.16280	91.15645
11	-2172.946	3.517704	8.67e+36	90.56920	92.34520	91.24301
12	-2169.004	3.860853	9.15e+36	90.57160	92.50203	91.30400

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة التأخير والتي تحقق أقل قيمة بالنسبة للمعايير هي(P=1) ، من أجل هذا التباطؤ نلاحظ أنه توجد بعض المعلمات الدالة (t-student>2) مما يوحي بأن نتائج VARسوف تكون مبنية على ديناميكية مقبولة.

4-3 اختبار السببية لغرانجر(Granger Causality Test)

تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ بمتغير آخر، ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها والجدول رقم (05) يوضح ذلك، ومن خلال هذا الاختبار تم تحديد اتجاه السببية كما يلي :

جدول رقم (05): اختبار غرانجر(Granger)

الفرضية الصفرية	F الإحصائية	الاحتمال (%)	القرار
Gdp لا يسبب con	0.017522	0.8947	عدم وجود السببية
con لا يسبب gdp	7.669681	0.0056	**وجود السببية**

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (05) تباين حالة عدم تأثير النمو الاقتصادي على الانفاق الحكومي بينما هناك أثر للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، علما انه يتم تحديد السببية من عدمها بالاعتماد على الاحتمال وإحصائية فيشر، أي هناك علاقة سببية من اتجاه واحد فقط .

5-3 معايرة نموذج VAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة وتحليل التباين

1-5-3 معايرة نموذج VAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة

من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لفترات التباطؤ المحددة والمعادلة التالية توضح ذلك.

GDP = 1.001456*gdp (-1) + 0.037450* con (-1) + 1.66E+09
(0.1325) (0.8949) (0.0000)

R-squared= 0.99 D-W=1.35 N=60

CON = 0.047818*gdp (-1) + 0.815464*con (-1) – 4.32E+08
(0.1433) (0.0000) (0.0065)

R-squared= 0.99 D-W=1.46 N=60

من خلال المعادلتين نلاحظ ما يلي :

- الانفاق الحكومي يعرف من خلال المعادلة بتأخر واحد بالنسبة للإنفاق الحكومي، أي أن الانفاق الحكومي في السنة t يعرف ويتأثر بالإنفاق الحكومي خلال السنة التي تسبقه(t-1) ؛
- وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي وقيمتها المؤخرة بسنة ويعني ذلك انه في حالة ارتفاع الانفاق الحكومي لسنة ما فتوقع ان يزيد هذا الارتفاع في السنة الموالية؛
- أما من الناحية الإحصائية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد مرتفعة وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير (CON) والمتغير(GDP) .

2-5-3 تحليل مكونات التباين

يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منهما على بعضهما البعض من خلال تحديد مقدار التنبؤ لكل متغير، ومقدار العائد إلى خطا التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار العائد إلى خطا التنبؤ في المتغيرات الأخرى، والجدول رقم (06) يوضح تحليل التباين للنموذج محل الدراسة.

الجدول رقم (06): جدول تحليل التباين للنموذج

Variance Decomposition of DCON01:			
Period	S.E.	DCON01	DGDP
1	8.17E+08	100.0000	0.000000
2	8.28E+08	99.97476	0.025243
3	8.36E+08	99.71248	0.287522
4	8.37E+08	99.68349	0.316507
5	8.38E+08	99.64798	0.352019
6	8.38E+08	99.64242	0.357581
7	8.38E+08	99.63912	0.360879
8	8.38E+08	99.63847	0.361535
9	8.38E+08	99.63819	0.361812
10	8.38E+08	99.63812	0.361876
Variance Decomposition of DGDP:			
Period	S.E.	DCON01	DGDP
1	2.80E+09	3.382821	96.61718
2	2.82E+09	4.613752	95.38625
3	2.89E+09	4.718235	95.28176
4	2.90E+09	4.866376	95.13362
5	2.90E+09	4.888489	95.11151
6	2.90E+09	4.901655	95.09835
7	2.90E+09	4.904230	95.09577
8	2.90E+09	4.905311	95.09469
9	2.90E+09	4.905557	95.09444
10	2.90E+09	4.905644	95.09436
Cholesky Ordering: DCON01 DGDP			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن تأثير الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الخام مرتفع جدا فهو يقارب 1، حيث ان قيمتها ترتفع بنسبة كبيرة من سنة إلى أخرى مما يؤكد أن نتائجها تظهر على المدى القصير في التأثير على النمو الاقتصادي، كما أن تأثير الناتج المحلي الخام ضعيف جدا كذلك إذ أن تأثيره لا يتجاوز 0.338 على الانفاق الحكومي، كما نلاحظ أن هذه النتائج موافقة ومدعمة لنتائج اختبار السببية حسب.Granger

3-5-3 أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية

يعنى هذا الاختبار بتتبع مسار الزمن للمتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها متغيرات النموذج وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات الدراسة، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (02): استجابة النمو الاقتصادي لصدمات الانفاق الحكومي

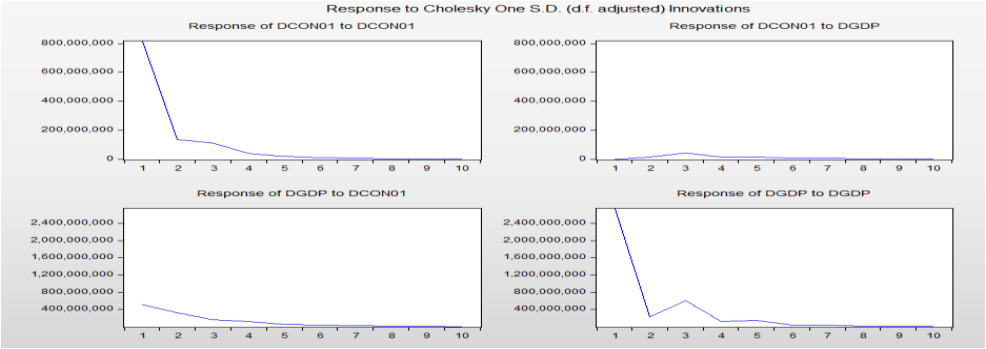

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أن استجابة الانفاق الحكومي للناتج الداخلي الخام تكون ضئيلة جدا وشبه منعدمة، بينما هناك استجابة للناتج الداخلي الخام لصدمات الانفاق الحكومي خاصة إذا ربطنا تحليلها بنتائج تحليل السببية لغرانجر.

من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها تبين أن تحركات الانفاق الحكومي هو تحرك غير خطي لأن الانفاق الحكومي في الجزائر يعرف بالتزايد نتيجة البرامج الإصلاحية الاقتصادية التي مرت بها البلاد وهو مرتبط بأسعار النفط وبمعدلات التضخم كذلك، لذلك ظهرت تلك التذبذبات في النموذج والتي يمكن تفسيرها اقتصاديا بأنها الأزمات البترولية التي مر بها العالم. أما إن أردنا تفسير علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر فيمكن القول بأن الجزائر بلد متفتح على الاقتصاد العالمي وبالتالي النمو في الاقتصاد الجزائري مرتبط بتلك التعاملات في إطار الاقتصاد الدولي. والجزائر بلد غني بالثروات الطبيعية كالبترول والغاز، ولأسباب ضعف الخبرة والتقنية في ميدان المحروقات ما على الجزائر إلا الاستعانة بالخبرة الأجنبية في هذا الميدان وبالتالي زيادة الانفاق. وكنتيجة نقول إن النمو الاقتصادي في الجزائر له علاقة بالإنفاق الحكومي على المدى القصير وهذا ما فسره نموذج VAR الذي قمنا بتقديره.

الخلاصة

من خلال هذه الدراسة اتضح أن السياسة المالية تعتبر من بين الأنشطة الاقتصادية التي شهد تقدما ملحوظا حظيت باهتمام الاقتصاديين في الماضي والحاضر في معظم الدول وذلك للدور الذي يمكن أن تلبه لتأثيرها على النمو الاقتصادي، حيث ترتبط السياسة المالية في الجزائر ارتباطا وثيقا بأسعار البترول العالمية، كما أن للإنفاق الحكومي دورا فعال في النشاط الاقتصادي وعلى مسار التنمية الشاملة في أي بلد. وفي هذا الإطار سعت الجزائر كباقي الدول إلى محاولة رسم سياسة مالية مرنة والإنفاق على مشاريع تنموية منتجة، خصوصا بعد قيامها بعدة إصلاحات والتي شملت الجانب الاقتصادي والسياسي والتنظيمي، والتي كان الهدف منها تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر. ومن خلال دراستنا لهذه الإشكالية توصلنا الى أن الانفاق الحكومي يؤثر على الاقتصاد الجزائري في المدى القصير، قد يكون التفسير المحتمل لذلك هو ضعف القطاع الخاص في الجزائر وارتباط الانفاق الحكومي بأسعار البترول. وعليه يجب على القائمين على السياسة المالية في الجزائر ترشيد سياسة الإنفاق الحكومي وجعلها أكثر إنتاجية، وذلك من خلال تقليص نفقات التسيير وضبطها لأنها تمثل الجزء الأكبر من النفقات الحكومية، وكذلك عدم إنتاجيتها. كما يجب كذلك مراقبة تنفيذ الميزانية مراقبة قبلية وبعدية، أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فرغم إنتاجيتها إلا أن هذا غير كافي، مقارنة بالبرامج الضخمة المبرمجة والتي من المفترض أن تكون لها آثار قوية على حفز النمو

الاقتصادي وتوفير المناخ المناسب للنشاط الاقتصادي. وكذلك ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد النفطية، بتطبيق سياسة مالية فعالة تزيد من الأنشطة الإنتاجية، وتساهم في دعم وتشجيع القطاع الخاص.

قائمة المصادروالمراجع باللغة العربية

جلال, خ .(s.d.) .النمو الاقتصادي Récupéré sur .شبكة الوكةwww.alukah.net :

طاهر فاضل البياتي، و خالد توفيق الشمري. (2009). مدخل الى علم الاقتصاد -التحليل الجزئي والكلي. عمان - الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

عطية عبد الواحد السيد. (2004). الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع اشارة خاصة لمصر. القاهرة -مصر: دار النهضة العربية.

فليح حسن خلف. (2008). المالية العامة. عمان -الأردن: عالم الكتب الحديث.

محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، و علي عبد الوهاب نجا. (2007). التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية. مصر: الدار الجامعية.

محمود حسين الوادي، و زكريا أحمد عزام. (2000). المالية العامة والنظام المالي في الاسلام. عمان -الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

مهوب مسعود. (2017). دراسات قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990-2015. اطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية. المسيلة ، علوم تجارية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة محمد بوضياف.

هشام مصطفى جمل. (2006). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية - دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر. الإسكندرية -مصر: دار الفكر الجامعي.

وجدي حسين. (1988). المالية الحكومية والاقتصاد العام. الإسكندرية -مصر.

قائمة المصادروالمراجع باللغة الإنجليزية

hamilton, j. d. (1994). Time series analasis. united kingdom: rpincton university press.

Jalal, K. (s.d.). Economic growth. Alukah Network: www.alukah.net.

Taher Fadel Al-Bayati, and Khaled Tawfiq Al-Shammari. (2009). Introduction to economics - micro and macro analysis. Amman - Jordan: Dar Wael for publication and distribution.

Attia Abdel Wahid Al-Sayed. (2004). Recent trends in the relationship between fiscal and monetary policy, with special reference to Egypt. Cairo - Egypt: Arab Renaissance House.

Felih Hassan Khalaf. (2008). Public Finance. Amman-Jordan: The Modern World of Books.

Muhammad Abdel-Aziz Ajamia, Iman Attia Nasef, and Ali Abdel-Wahhab Naja. (2007). Economic development: theoretical and applied studies. Egypt: University House.

Mahmoud Hussein Al-Wadi, and Zakaria Ahmed Azzam. (2000). Public finance and the financial system in Islam. Amman - Jordan: Dar Al Maysara for publication and distribution.

Mayhoub Masoud. (2017). Econometric studies of indicators of macroeconomic stability in Algeria in the light of economic reforms for the period between 1990-2015. PhD

dissertation in commercial sciences. M'sila, Commercial Sciences, Algeria: Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences - Mohamed Boudiaf University.

Hisham Mostafa Jamal. (2006). The role of financial policy in achieving social development - a comparative study between the Islamic financial system and the contemporary financial system. Alexandria - Egypt: University Thought House.

Wajdi Hussein. (1988). Government finance and the public economy. Alexandria Egypt.